عن أن العائد المادي الذي حاول الاقتصاديون قياسه ليس سوى الأثر المباشر الضئيل للتربية، وأن ثمة آثاراً غير مباشرة أبعد وأعمق تحدثها التربية في البناء الفكري للأفراد والجماعات. يضاف إلى ذلك الصعوبات التي تحول دون التقدير الموضوعي بسبب عدم التحكم في العوامل المختلفة التي تدخل في تقدير العائد، ومنها على سبيل المثال: هل تعكس الفروق بين الدخول حقاً الفروق في التربية؟ وهل نستطيع أن نعد الفرق بين دخل حامل الشهادة الجامعية مثلاً، والشهادة الثانوية، فرقاً راجعاً إلى عامل واحد هو اختلاف مستوى التربية؟[٣٨]. ولكن على الرغم من كل هذه الصعوبات والتحفظات، فإن الاقتصاديين ظلوا يصرّون على ضرورة حساب العائد من التربية على أساس المبادىء التالية:

١ – إن دخل الفرد يرتبط ارتباطاً عالياً طردياً بمستوى تحصيله.

٢ – إن الدخل يزيد ويبلغ أعلى مستوى له في متوسط العمر ثم يثبت وأحياناً يتناقص حتى بلوغ سن التقاعد.

٣ – إن دخول الأفراد ذوي التعليم العالي مرتفعة جداً بالنسبة إلى دخول من هم أقل تعليماً.

٤ – الدخل يبلغ أعلى مستوى له بالنسبة لذوي التعليم العالي في سن متأخرة، وأحياناً كانت دخولهم تستمر في الارتفاع المطرد حتى سن التقاعد.

وهكذا يمكن حساب الزيادة في الدخل التي تنسب إلى التربية، بمقارنة دخل الفرد المتعلم، بدخل غير المتعلم، في نفس المجال، وفي سن معينة، والفرق بين دخليهما يُعزى لأثر التربية. وذلك الدخل الإضافي في كل سنوات العمر، هو الذي يستعمل عند حساب العائد الاقتصادي من التعليم[٣٩].

وقد كان من نتائج الأخذ والعطاء بين وجهات النظر المتباينة، فيما يتعلق بالتخطيط التربوي من ناحية، والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى، ان اتسع إطار التخطيط التربوي حتى صار يشمل فيما يشمل الميادين الخمسة التالية[٤٠]:

١ – تحديد الأهداف بما ينسجم مع أهداف المجتمع وفلسفته.

٢ – تقويم أداء النظام لمهماته، من أجل مراقبة تقدمها من ناحية، وصلاحية إجراءات النظام وأجهزته من ناحية أخرى.

٣ – تطبيق تحليل النظم على النظام التربوي نفسه، من أجل تطويره وتجديده، بما يزيد في نجاعته وفاعليته.

٤ – تجديد أساليب الإدارة وتدابيرها، بحيث تصبح أقدر على خدمة العمل الفني في التربية، الذي هو الأساس في العملية التربوية، وحتى تظل الإدارة خادمة للعمل الفني التربوي، توفر له كل ما يحتاجه، ولا تتحول إلى العكس، فتصبح، كما هو الحال في واقع